أصول الرواية والحديث عند الشيعة

متى ظهرت العناية بالحديث عند الرافضة؟

ليس للشيعة الإمامية شيء اسمه علم دراية الحديث. فإن أصول كتبهم مسروقة من كتب أهل السنة.

وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدوما عندهم حتى ظهر زين الدين العاملي الملقب عندهم بالشهيد الثاني (متوفى سنة 965هـ).

ومن الجدير بالذكر أن كتاب الدراية للشهيد الثاني مسروق من كتاب علوم الحديث لبن الصلاح. فقد قال الحائري: « ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وإنما هو من علوم العامة» (مقتبس الأثر73/3).

بل هو كلام الحر العاملي ايضا قال: « طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة (يعني أهل السنة) والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع (وسائل الشيعة 251/30).

فهذا يدل على أن علم الحديث إنما ألف عندهم في القرن التاسع من الهجرة.

وهذا يدل على أن الناس كانوا قبل ذلك ضالين يتعبدون الله بأحاديث لا تمييز بين صحيحها وبين ضعيفها.

الجرح والتعديل عند الشيعة

ولم يكن للشيعة كتاب في أحوال الرجال حتى ألف الكاشاني في المائة الرابعة كتابا لهم في ذلك، وهو كتاب غاية في الاختصار، وقد أورد فيه أخبارا متعارضة في الجرح والتعديل وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا حال بعض رواتهم كما أنه المتتبع لأخبار رجالهم يجد أنه كثيرا يوقع غلط واشتباه في أسماء الرجال أو آبائهم أو كناهم أو ألقابهم.

الكليني وتطويل الأسانيد

ومن المعلوم أن الكليني – وهو صاحب كتاب الكافي – كان معاصراً لثلاثة من الأئمة هم:
الإمام العاشر /علي الهادي ت 212 هـ.
والإمام الحادي عشر / الحسن العسكري ت 260.
والمهدي المنتظر أو سفراؤه الأربعة وهم:
1-أبو عمر عثمان بن سعيد العمري
2- أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري ت 304 هـ
3-أبو القاسم الحسين بن علي النوبختي ت 326هـ
4-أبو الحسن علي بن محمد السمري ت 329)

غير أن الكليني تكلف إيراد تطويل أسانيد مروياته، حيث أخذ عن غير هؤلاء الذين كان معاصرا لهم.

وهذا إما أنه تطويل للأسانيد بلا طائل. ومعلوم أن الإسناد كلما طال كلما احتمل الحديث وجود العلل أو زيادتها. أو أنه انعدام لهذا المصدر الذي قالوا أنه لا تخلو الأرض منه كحجة. ونحن نرى هذه الحجة داحضة. فإننا نرى إما غياب الإمام وخلو كرسي الإمامة منه، وإما حمل كثير من كلامه على التقية، وهو ما يتعارض مع الحجة المزعومة.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يأتي الكليني بالأسانيد البعيدة بالرغم من معاصرته لهؤلاء الأئمة؟

ثم هو يروي الكليني عن رواةٍ ليسوا بمعصومين من الكذب والغلط والخطأ والسهو والغفلة والنسيان بل فيهم ملعونين وفطحيّة وواقفة وفاسدي المذهب مع وجود الإرسال والإنقطاع والتناقض والإضطراب.

لا شك أن المسألة غريبة جدا. ولكن من يثق بأن الكليني نفسه كتب كتابه أصلا؟ فإن الشيعة قد اعترفوا بأن أجزاء من الكتاب مشكوك في صحة نسبتها إلى الكليني.

الشك في صحة نسبة كتاب الكافي

قال عبد الرسول الغفاري المحقق المشهور لكتاب الكافي: « كثر الحديث حول كتاب الروضة عند العلماء المتقدمين فمنهم جعله بين كتاب العشرة وكتاب الطهارة ومنهم من جعله مصنفا مستقلا عن الكافي وقسم ثالث تردد في نسبته للمصنف، بل في كلمات بعض المتأخرين نفاه عن الكليني ونسبه إلى ابن إدريس صاحب السرائر. قال المولى خليل القزويني « الروضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الاخير بعض الاصحاب، وربما ينسب هذا القول الاخير إلى الشهيد الثاني ولكن لم يثبت» (الكليني والكافي ص408).

وذكر بحر العلوم في الفوائد الرجالية أن عدد كتب الكافي اثنان وثلاثون كتابا (الفوائد الرجالية332/3 للسيد بحر العلوم ط: مكتبة العلمين النجف).

ونقل الميرزا النوري عن الشيخ حسين البهائي العاملي صاحب كتاب (وصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص85 ط مجمع الذخائر الاسلامية مطبعة الخيام - قم) أن الكليني صنف كتابه الكافي وأنه يشتمل على ثلاثين كتابا» (خاتمة المستدرك466/3).

وقال الطوسي في الفهرست بأن كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتابا (الفهرست ص161 ونقله عنه في خاتمة المستدرك536/3). وقال مثله ابن شهر آشوب (معالم العلماء ص134). ومصطفى بن الحسين التفرشي (نقد الرجال353/4). والسيد علي البروجردي (طرائف المقال523/2).

وهذا ما نقله الخوئي عن الشيخ البهائي (معجم رجال الحديث55/19). وأبو جعفر السبحاني (كليات في علم الرجال ص356).

وهذا إشكال آخر يضاف إلى الشك الناتج عن سبب تطويل الأسانيد والبحث رواة بعيدون زمنا ومكانا عن زمن ومكان الكليني.

تناقض مواقفهم حول كتاب الكافي

قال عبد الحسين شرف الدين « وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها» (المراجعات 335 مراجعة رقم 110. طبع دار صادق ببيروت.

ويعارضه قول السبحاني « وليست رواياته (أي الكافي) قطعية الصدور فضلا عن كونها متواترة أو مستفيضة، ولا أن القرائن الخارجية دلت على صحتها ولزوم الاعتماد عليها، بل هو كتاب شامل للصحيح والسقيم» (كليات في علم الرجال ص375).

الحكم على الحديث عندهم بالحدس

ومن المفاجئ حقا أن نجد الحكم على الحديث عندهم يقوم بالحدس والتوقع وليس على أصول وقواعد ثابتة. وهذا ما اتهم به الخوئي صاحبَ كتاب بحار الأنوار.

يقول الخوئي « ومن تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيدا عن عصرهم فلا عبرة بها ، فإنها مبنية على الحدس والاجتهاد جزما . وذلك : فإن السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ ، فأصبح عامة الناس إلا قليلا منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلون بها كما يستدل بالرواية على ما صرح به الحلي في السرائر وغيره في غيره»(معجم رجال الحديث 42/1).

إذن فالميزان في تمييز صحيح الرواية عن ضعيفها يكون عندهم مبنيا على الحدس لا على القواعد المعروفة عند أهل الحديث.

وهذا يكشف تخبطا كبيرا في أصول الحديث عند الرافضة لا سيما وأنهم لا يزالون منذ قرون يتخبطون ويتصادمون فيما بينهم بين أصولي يرى التحقق من صحة الأحاديث. وبين إخباري يكتفي بالوثوق بمن أورد هذه الروايات ولا يرون تصحيحا أو تضعيفا.

وقد أورث هذا فوضى وتخبطا كبيرا يحرص الشيعة على كتمانه وعدم نشره بين الناس.

الخلاف بين الأصوليين والإخباريين

إن الخلاف الأصولي الأخباري يعتبر خلافاً في البنية التحتية للمذهب الاثني عشري، وهو عندي شبيه بالخلاف بين الكاثوليك وبين البروتستانت الذي كان ولا يزال قائما حول أصل مصادر ديانتهم.

وذكر الشيخ ناصر القفاري أن « الذين جمعوا تراث المذهب ومصادره الروائية أمثال الحر العاملي صاحب وسائل الشيعة، والكاشاني صاحب الوافي، والنوري الطبرسي صاحب مستدرك الوسائل هم كلهم إخبارية. بل إنهم يعتبرون ابن بابوية صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) أحد مصادرهم الأربعة المتقدمة هو رئيس الأخباريين ويقابلهم الطوسي صاحب الاستبصار والتهذيب، والمرتضى المنسوب له (أو لأخيه) نهج البلاغة وغيرهما وهما من الأصوليين» (أصول مذهب الشيعة135/1).

فإذن الخلاف بين الأصوليين والأخباريين هو خلاف بين أركان المذهب ومشيدي بنائه، فلنتوقف للتعريف بهاتين الفرقتين :

قال القفاري « فالأخباريون يمنعون الاجتهاد، ويعملون بأخبارهم، ويرون أن ما في كتب الأخبار الأربعة عند الشيعة كالكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه كلها صحيحة قطعية الصدور عن الأئمة، ويقتصرون على الكتاب والخبر، ولذلك عرفوا بالأخبارية نسبة إلى الأخبار وينكرون الإجماع ودليل العقل. ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه، ولا يرون صحته، ويقابلهم الأصوليون أو المجتهدون، وهم القائلون بالاجتهاد، وبأن أدلة الأحكام الكتاب والسنة والإجماع دليل العقل، ولا يحكمون بصحة كل ما في الكتب الأربعة .. ويمثلون الأكثرية.

لكن شيخهم الأنصاري يكشف ـ حسب ما ينقله عن محققهم غلام رضا القمي ـ أن الأخباريين لا يعتمدون في الأدلة الشرعية إلا على أخبار الشيعة فقط، ويقبلونها على علاتها بلا تفريق بين صحيحها وسقيمها . يقول ما نصه: « ويعجبني في بيان وجه تسمية هذه الفرقة (الأخباريون) المرموقة بالأخبارية وهو أحد أمرين:

الأول : كونهم عاملين بتمام الأقسام من الأخبار من الصحيح والحسن والموثق والضعيف من غير أن يفرقوا بينها في مقام العمل في قبال المجتهدين.

الثاني : أنهم لما أنكروا الأدلة الثلاثة بما فيها القرآن الكريم وخصوا الدليل بالواحد منها، أعني الأخبار فذلك سموا بالاسم المذكور.

بداية الإفتراق إلى أصولي وإخباري

أما بداية افتراق الاثني عشرية إلى أصولية وإخبارية فيذكر البحراني أن شيخهم «محمد أمين الاسترابادي» (توفى 1033هـ) هو أول من فتح باب الطعن على المجتهدين وتقسيم الفرقة .. إلى أخباري ومجتهد» (لؤلؤة البحرين ص117).

هذا وقد جرى بين هاتين الفرقتين ردود ومنازعات وتكفير وتشنيع حتى إن بعضهم يفتي بتحريم الصلاة خلف البعض الآخر.

وكان من شيوخ طائفة الأخبارية من لا يلمس مؤلفات الأصوليين بيده تحاشياً من نجاستها وإنما يقبضها من وراء ملابسه (محمد آل الطلقاني: الشيخية ص9).

وقد كفر الاسترابادي (الأخباري) بعض الأصوليين ونسبهم إلى تخريب الدين (لؤلؤة البحرين ص 118). على حد تعبيره.

كما نسب الكاشاني (الأخباري) صاحب الوافي إلى أحد مصادرهم الثمانية جمعاً من علمائهم إلى الكفر.

ورد عليه بعضهم بأن له من المقالات التي جرى فيا على مذهب الصوفية والفلاسفة ما يوجب الكفر كقوله بوحدة الوجود. وهكذا يكفر بعضهم بعضاً كما كان أسلافهم من قبل، كما صورته جملة من رواياتهم.

مع أن الطائفتين كلاهما من الاثني عشرية .

أما عناصر الخلاف بين الفريقين فقد ألف في شأنها شيخهم جعفر كاشف الغطا كتاباً بعنوان: «الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخبارين. أنها فيه عناصر الخلاف إلى ثمانين.

بينما نرى شيخهم البحراني يحاول أن يقلل من مسائل الخلاف بينهما فيهبط بها ليقصرها على ثمان أو أقل من ذلك. (التقليد: عز الدين بحر العلوم ص95).

والسبب أنه يرى أن هذا الخلاف يؤدي إلى القدح في شيوخ الطرفين وفتح باب الطعن والتشنيع على الشيعة (الحدائق : 167/1).

ومن بعده محسن الأمين الذي جعلها خمساً (أعيان الشيعة : 453/17-458).

وصنف ثالث توسط فجعلها ثلاثاً وأربعين (وهو شيخهم عبدالله بن صالح البحراني في كتابه منيه الممارسات (انظر كتاب الحدائق167/1).أو أربعين أو تسعاً وعشرين (روضات الجنات : 36/1).

والتقليل من الخلاف يعود إلى أنهم يرجعون بعض المسائل إلى بعض، أو يحكمون بأن الأمر فيه خلاف عند هؤلاء وهؤلاء، فلا يعتبر حينئذ خلافاً بين طرفين،أو أن الخلاف ليس بخلاف حقيقي كخلافهم حول الإجماع الذي يثبته الأصوليون وينكره الأخباريون، ولكن شيخهم البحراني يعتبر هذا ليس بخلاف ثابت؛ لأن الإجماع و إن ذكره المجتهدون (الأصوليون) في المكتب الأصولية وعدوه في جملة الأدلة .. ألا أنك تراهم في مقام التحقيق في الكتب الاستدلالية يناقشون في ثبوته وحصوله وينازعون في تحققه ووجود مدلوله حتى يضمحل أثره بكلية (الحدائق168/1).

فالشيعة منقسمون على أنفسهم إلى حزبين متعاديين متنازعين في أصول الاستدلال وغيرها، وإن حاول بعضهم أن يخفف من هذا» (انتهى كلام الشيخ القفاري165/1).

شكاية الرافضة من تخبط علم الحديث عندهم

يقول محمد حسين فضل الله « إنّ هناك فوضى أحاطت بالأحاديث الواردة عن الأئمة من وضاع الحديث الذين كانوا لا يكتفون بنقل الأحاديث الموضوعة بشكل مباشر، بل كانوا يدسونها في كتب أصحاب الأئمة الموثوقين كزرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهما ليدخل الحديث الموضوع إلى الذهنية الإسلامية العامة من خلال هؤلاء الثقاة الذين لا يدخل الريب إلى ما ينقلونه عن الأئمة انطلاقاً من وثاقتهم» (مقالة له في مجلة الفكر الجديد ص8).

مهمة رافضية أخرى في الطعن بالسنة بعد القرآن

فالشيعة لم يكتفوا باعتقاد التحريف القرآن على وجهين:

الوجه الأول: التصريح بإسقاط كثير من آياته وتحريف الصحابة لها ليحرموا أهل البيت من حق وراثة منصب الإمامة.

الوجه الثاني: تحريف معاني كثير من آياته لتتلاءم مع مذهب الشيعة وعقيدة الإمامة.

وإنما عمدوا إلى الطعن بالسنة من عدة وجوه أيضا:

الوجه الأول: بث أحاديث كثير من الكذابين الرافضة وتوريجها ومحاولة نشرها داخل كتب أهل السنة. وقد قيد الله للسنة رجالا كشفوا كل راو من رواة الرافضة وحذروا منه. فباءت جهود الرافضة بالفشل.

الوجه الثاني: الطعن بأحاديث رسول الله ρ والتشكيك في أصول السنة. والنصارى واليهود والمستشرقون ينهلون من شبهات الرافضة ويستفيدون منهم ما يوفر عليهم عناء البحث والتنقيب.

مصدر السنة عندهم قول الإمام لا قول النبي

ولا ننسى أن الشيعة يطلقون حديث (كتاب الله وعترتي) ويناقضون به قول النبي ρ (كتاب الله وسنتي).

الأمر الذي يؤكد أنهم يرون في العترة مصدرا خاصا هو غير المصدر النبوي. بل كلامهم هو عين كلام الله ويجري مجرى كلام الله.

فقد صرحوا بأن قول الأئمة هو نفسه قول الله (التوحيد ص122 للصدوق نور البراهين32/1).

وهم يعتقدون « أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى» (شرح المازندراني على الكافي226/2).

والسنة عندهم هي: « كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير» (الأصول العامة للفقه المقارن ص : 122 محمد تقي الحكيم).

فصار قول الإمام هو قول الله وقول الرسول ε.

والإمام هو السنة. ليس بمعنى أنه تلقى السنة عن النبي ε. لا أنهم تلقوا السنة عن رسول الله. بل لأنهم هم أنفسهم السنة. وكلامهم هو عين كلام الله.

هاربون إلى التواتر ولم يصح عندهم آحاد أصلا

تلك هي الحقيقة، لا سيما بعد المناظرات الطويلة معهم، فإنهم قد عجزوا أن يثبتوا صحة أسانيد مروياتهم من خلال قواعدهم وأصول الحديث عندهم.

وهم يطلقون امام الآخرين اشتراط المتواتر في العقائد هروبا من إثبات الصفات أو من أي حديث ملزم لهم. ويجهلون أو يتجاهلون أنه لا يوجد عندهم آحاد صحيح فضلا عن المتواتر.

يقول الخوئي « إنّ أصحاب الأئمة عليهم السلام وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع والإندراس حسبما أمرهم به الأئمة عليهم السلام إلا أنهم عاشوا في دور التقية ولم يتمكّنوا من نشر الأحاديث علناً، فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريباً منه» (معجم رجال الحديث1/22).

سلامة وصحة قواعد أهل السنة في الجرح والتعديل

إن أي مذهب يعتمد على الأحاديث في تحديد أحكامه وعقائده.

وأهل السنة والجماعة ولله الحمد قد أثروا هذا الفن ثراء لم يعرف قبلهم مثله وعجز من بعدهم عن مثله. إنهم عمالقة الحديث وعظماء الجرح والتعديل، الذين قاموا بوضع أسس وقواعد غاية في الدقة لجمع الأحاديث وتصحيحها، فبنوا معتقداتهم ومذهبهم على الصحيح فقط من الأحاديث.

الجري على طريقة المنهج العلمي لا يناسب الملل الباطلة

وقد حاول النصارى الالتزام بهذا المنهج فلم يزدادوا بذلك إلا انكشافا.

فقد تبين بعد البحث والتنقيب أن هناك آيات عديدة أقحمت في الطبعات المتأخرة من كتابهم المقدس. بل وقع الجدل حول كتب عديدة فيما بينهم حتى كان الاختلاف على صحة المصدر أحد أهم أسباب الخلاف المحتدم بين أبناء الطوائف المسيحية المختلفة.

وحاول معهم الشيعة من تبديل الجلدة الإخبارية بالجلدة الأصولية. ولكن:

لم يستفد الشيعة في مرحلة العهد الأصولي شيئا سوى ان كشف عن فساد وتناقض فيما زعموه من تحقيق لصحة الأسانيد.

احتيال الرافضة في الإحالة إلى مصادر السنة

والشيعة لهم طريقتهم في الاحتيال على الناس كأن يقولوا على سبيل المثال: رواه الذهبي في الميزان. فيظن الجاهل أن هذا الكتاب مثل سنن أبي داود والترمذي والموطأ. وهو لا يدري أن اسم الكتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) وهو كتاب في إيراد الضعفاء والإتيان بنماذج من آفات مروياتهم وأكاذيبهم.

أن يقولوا: رواه المتقي الهندي في كنز العمال. وكلمة الكنز رنانة ولها وقعها عند السامعين، فيتوهمون كتابا كنزا في الحديث. ولا يدري أنه كتاب فهرس أشبه بكتاب تحفة الأطراف ليحيلك على مصدر الحديث من الترمذي أو الطبراني الخ.

أن يقولوا: رواه الكنجي الشافعي أو القندوزي الحنفي أو ابن الصباغ المالكي. أو سبط ابن الجوزي. وهذه شخصيات إما متشيعة أو شيعية أصلا.

على أن الشيعة ليس لهم علم معتبر في جمع الأحاديث حتى إنه ليمكن القول بأن الشيعة قد بنوا مذهبهم على الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة ومن قبل فاسدين المذاهب وأصحاب الفتن والكذابين. فلا يعرف صحيحهم من ضعيفهم ولا يعرف مصدر عقائدهم ولا شرائعهم، بل هو دين هلامي تطور عبر الزمن من كثرة الأحاديث الموضوعة فيه.

إنكم لفي قول مختلف

بل حتى ما صنفه ووضعه علماء الإمامية فيه تناقضات فعلم الجرح والتعديل عندهم مليء بالتناقضات والاختلافات حتى قال شيخهم الفيض الكاشاني « في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها» (الوافي1/11-12).

والاختلاف الحاصل فيها اختلاف تضاد لا تنوع ولإثبات ذلك نذكر كلام مشايخهم:

ويأتي الطوسي الملقب بشيخ الطائفة وهو يظهر لنا مدى التألم البالغ لما آلت إليه أحاديث أصحابه « من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده ولا يسلم حديث إلا وفي مقابله ما ينافيه حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا» (تهذيب الأحكام32/1).

قال الفيض الكاشاني في الوافي عن اختلاف طائفته « تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولا أو ثلاثين قولا أو أزيد، بل لو شئت أقول لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو بعض متعلقاتها» (المقدمة).

وقال يوسف البحراني « الواجب إما الأخذ بهذه الأخبار كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها لعدم الدليل على جملة أحكامها» (انظر عوائد الأيام للمحقق النراقي ص151 رياض المسائل للسيد علي الطباطبائي82/1).

سبب التأليف في أصول الحديث عند الرافضة

إن دراسة الأسانيد وعلم الجرح والتعديل من خلال النظر في كتب الرجال عندهم يتبين أنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتى ألف الكاشاني في المائة الرابعة كتابا لهم في ذلك جاء في غاية الاختصار وليس فيه ما يغني عن هذا الباب. قد أورد فيه أخبارا متعارضة في الجرح والتعديل وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا حال بعض رواتهم، كما أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسماء الرجال أو آبائهم أو كناهم أو ألقابهم.

ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر- الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية- هو محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: « والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع (وسائل الشيعة100/20)0

وهذا يفيد تأخر الرافضة في الاهتمام بهذه القضية وأن الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه.

متى كان الرافضة يهتمون بالسند والتصحيح والتضعيف وليست لهم قاعدة مستقيمة في ذلك قال شيخ الطائفة لديهم الطوسي بعد كلام له: « ...لأن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة» (الفهرست2) فالقاعدة لديهم ليست مستندة على التصحيح والتضعيف.

إن علم الجرح والتعديل الذي أخذوه عن أهل السنة لو طبقوه على كتبهم وأخبارهم لم يبق منها شيء كما فعل شيخهم المجلسي حيث ضعف في كتاب الكافي تسعة آلاف حديث من حيث السند من مجموع16199حديث التي هي أحاديث هذا الكتاب) مرآة العقول) بواسطة كتاب كسر الصنم لأبي الفضل البرقعي37-38.

تأصيلات شيعية تقلب الضعيف صحيحا

وقد جمعت تأصيلات عديدة للشيعة تجعلهم يبررون تصحيح كل ضعيف. وهذا سر بقاء عملهم بالحديث الضعيف بينما يصرحون بضعفه أمام أهل السنة لذر الرماد في العيون.

ومن هذه التأصيلات:

الكذوب قد يصدق

قالها الغفاري دفاعا عن البطائني مع اعترافه بخبثه (الكليني والكافي ص477). هكذا يقولون. مع أن رواية الكذاب لا تقبل عندنا أبدا. بل المشهور من أقوال أهل العلم أنه لا تقبل له رواية الكذاب حتى بعد توبته من الكذب.

فكيف يقبل بعد ذلك تصحيح أو تضعيف ممن يحتمل منه تصديق خبر الكاذب؟

نعم قد يقول الكذوب صدقا ولكنه يبقى مع ذلك كذوبا ولا يقبل خبره كما قال النبي ρ لأبي هريرة عن الشيطان (صدقك وهو كذوب). ونعلم أن الشياطين تأتي بكلمة الصدق الواحدة وتخلط معها مئة كذبة. ولهذا كان أهل السنة هم الأصح مذهبا في ترك رواية من عرف بالكذب ولو صرح بالتوبة من الكذب.

حكى محمد بن اسماعيل المازندراني الإجماع على قبول الحديث وإن كان ضعيفا (منتهى المقال6/374).

ومن ثبت كذبه لا يؤخذ منه الحديث ولو صدق في بعضه. فإنه لا يؤمن عليه الكذب على رسول الله.

وبالمناسبة فإن الشياطين يخلطون بكلمة الصدق كثيرا من الكذبات حتى يقبل كذبهم.

قال المجلسي:

تأصيل جديد: عمل المتقدمين يصحح الضعيف

ومن أصولهم في الرواية ما قالوه من أن « عمل المتقدمين هو الجابر لضعف السند» (فقه الصادق14/15 للروحاني).

وهذا من عجائبهم. ومن عجائبهم أيضا:

الصحيح المهجور يصير ضعيفا!!!

فقد قال هاشم معروف الحسيني « ومع شيوع هذا الاصطلاح بين المتأخرين وبنائهم عليه (أي اصطلاح الصحيح) فالفقهاء في مجاميعهم الفقهية لا يعتمدون على الرواية ولو كانت جامعة لشرائط الصحة حسب الاصطلاح الجديد إذا كانت مهجورة عند المتقدمين... ويعملون بالرواية الضعيفة إذا لم تكن مهجورة عند القدماء» ()المبادئ العامة في الفقه الجعفري ص234 نقلا عن كتاب توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وبين أهل السنة ص329).

وبهذا يظهر أن قول الشيعي هذا ضعيف وذاك صحيح ما هو إلا لتشتيت حجة السني وتبديدها، وإلا فالشيعة فيما بينهم لهم أصول مطاطة مبنية على الهوى يمكن قلب الصحيح بها ضعيفا والضعيف صحيحا.

أو يقال بعبارة أخرى بأن الضابط في التصحيح والتضعيف ضميره مستتر وتقديره عمل المتقدمين.

تأصيل جديد آخر: الضعيف يصحح بالاشتهار!!!

قال الحلي « والرواية وإن كانت ضعيفة السند لكنها لاشتهارها بين الأصحاب قويت» (محتلف الشعة3/253). ثم أبدى توقفه وتردده فيها.

ويقول عن الروايات الضعيف « وإن كانت ضعيفة السند إلا أن الأصحاب تلقوها بالقبول» (منتهى المطلب1/279 للحلي تحرير الأحكام1/417 وانظر مشارق الشموس1/78).

وقد أعلن عالمهم الأوحد البهبهاني تحت باب (حجية خبر الواحد الضعيف المنجبر) بأن « الحديث الضعيف المنجبر بالشهرة حجة». واعترف بأن معظم الفقه من الأخبار الغير الصحيحة. (الفوائد الحائرية تحت الفائدة رقم31).

فبمجرد أن يعمل بها المشايخ تصير ضعيفة إسما صحيحة رسما.

يعني بمجرد العمل بهذه الروايات الضعيفة تنجبر الروايات الضعيفة (فقه الصادق23/62). وهؤلاء الأصحاب لا يشكلون ضابطا. لا بعددهم ولا بأعيانهم. فيصير الضعيف قابلا للعمل به ليس بمحدود فيحد.

تأصيل جديد: تصحيح ما سلم من المعارضة!!!

وأفاد محمد العاملي بأن الرواية وإن كانت ضعيفة السند إلا أنه يجوز العمل بها لأنها سليمة من المعارض (أنظر نذارك الأحكام176/34 لمحمد العاملي).

تأصيل جديد: تصحيح ما لم يرده الأصحاب!!!

ثم جاء المحقق البحراني فصرح بأن الرواية وإن كانت ضعيفة فإنه لا راد لها من الأصحاب» (الحدائق الناضرة104/17). لأن الرواية وإن كانت ضعيفة فإنها تنجبر بعمل الأصحاب بها. (مستند الشيعة334/17 للنراقي).

تأصيل جديد: تصحيح ما يرويه الفقهاء!!!

ويقول لنا النراقي بأن الرواية وإن كانت ضعيفة إلا أنها تنجبر مجرد وجودها في كتب الفقهاء (مستند الشيعة50/19 للنراقي).

تأصيل جديد: تصحيح ما يناسب المذهب

ويأتي الجواهري بتأصيل آخر فيقول « والرواية وإن كانت ضعيفة إلا أنها مناسبة للمذهب» (جواهر الكلام71/43).

تأصيل جديد: تصحيح ما هو قابل للمسامحة

والرواية لا داعي لطرحها وإن كانت ضعيفة بعد صحة مضمونها وكون موردها قابلا للمسامحة (مصباح الفقيه84/3 آغا رضا الهمداني).

تأصيل جديد: تصحيح ما يفتي به الأساطين والفقهاء!!!

والرواية وإن كانت ضعيفة إلا أنها تنجبر إذا أفتى بها الأساطين يعني الفقهاء ومن لا يعمل إلا بالقطعيات من الأخبار(جامع المدارك260/5).

تأصيل جديد: تصحيح ما هو موافق للذوق!!!

ويمكن وصف الحديث بأنه صحيح وإن كان السند ضعيفا. ويقصد به المتن كما صرح به الغفاري

قال الخوئي والرواية وإن كانت صحيحة لكن مضمونها صحيح غير قابل للإنكار وكذلك إذا كان مفهومها موافق للذوق السليم (كتاب الصلاة361/8 وللثاني مصباح الفقاهة326/1).

تأصيل آخر للخوئي: تصحيح ما كثرت طرقه!!!

وقال الخوئي بأن روايات تحريف القرآن حتى لو جاءت من طريق فاسد العقيدة مثل أحمد بن محمد السياري المتفق على فساد عقيدته لقوله بالتناسخ ومن علي بن أحمد الكوفي وهو كذاب. إلا أن كثرة رواياتها تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين (البيان في تفسير القرآن ص226).

وتعدد الروايات الضعيفة يغني عن النظر في أسانيد الروايات (معجم رجال الحديث179/16).

بينما عندنا أهل السنة أن الضعيف ضعيف وإن تعددت طرقه إلا أن يكون خفيف الضعف كاختلاط راو أوخفة ضبط فإنه قد ينجبر بالطرق الأخرى المساوية له في خفة الضعف. أما ان يكون الضعف شديدا فلا تجبره آلاف الروايات الضعيفة الأخرى.

تأصيل جديد للخوئي

إذا شهد النجاشي بالصحة بطل الضعف

هذا ما صرح به الخوئي حيث قال أثناء تضعيفه إحدى الروايات « وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة سندا، إلا أن فيه شهادة النجاشي بذلك كفاية» (أنظرمعجم رجال الحديث353/14).

ومن هذا يتضح أن الإسناد لا عبرة فيه في التصحيح والتضعيف.

التصحيح والتضعيف غير مبني على اسباب علمية

وكل ما قامت به الجهود من الأصوليين لتحقيق الأسانيد فلم يكن سوى ذر للرماد في العيون وخداع الناس بقيام مناهج إصلاحية في المذهب توهم ترقيع ما اتسع خرقه فيه. بعد ضاق الناس ذرعا بخرافات الروايات وفسادها. ولكن من الأفضل للأصوليين أن يعودوا إخباريين بعدما كثر تناقضهم وانكشف زيف تحقيقهم للروايات فإنهم يصححون ويضعفون لا عن أصول علمية ولا قواعد حديثية.

فساد التصحيح والتضعيف عند المجلسي

صحيح أن المجلسي قام بما يزعم أنه تخريج لأحاديث الكافي للكليني في كتابه المسمى (مرآة العقول) إلا أنه لم يبين فيه أسباب التصحيح والتضعيف إلا نادرا جدا.

مما يؤكد أن هذا التخريج المزعوم إنما هو قائم على أساس دعم المذهب وترميمه باعتماد التقية.

بل وإن من اهم ما يلاحظ في الكتاب عدم تصريحه بوجود حديث واحد موضوع. ويستعمل في الكتاب بعض الاصطلاحات العجيبة مثل مرتبة (مجهول كالصحيح).

مثال ذلك:

1- محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب عن داود الرقي عن العبد الصالح (يعني جعفر الصادق) (عليه السلام) قال: إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف».

وقد صححه المجلسي في (مرآة العقول293/2). مع ان في سنده داود الرقي. قال عنه الغضائري « كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يلتفت إليه» (الموضوعات ص267).

فكيف يصححه المجلسي وفيه هذا الراوي الضعيف؟

2- عدة من أصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن جاب عن أبي جعفر « في قوله تعالى (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) قال: نحن الذين يعلمون وعدونا الذين لا يعلمون وشيعتنا أولوا الألباب».

قال عنه المجلسي (صحيح) (مرآة العقول432/2).

مع أن فيه جابر الجعفي الذي قال عنه هاشم معروف الحسيني « من المتهمين عند أكثر المؤلفين في الرجال» (الموضوعات ص234). وقال عنه النجاشي « وكان في نفسه مختلطا» (رجال النجاشي314/1).

3- عدة من أصحابنا عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال « كان في ذؤابة سيف رسول الله ρ صحيفة صغيرة.. هي الأحرف التي يفتح كل حرف ألف حرف».

قال المجلسي « موثق» (مرآة العقول287/3).

مع أن في سند الرواية علي بن أبي حمزة البطائني وهو ملعون كذاب عند الشيعة. وهو المعروف بأنه مؤسس مذهب الواقفة الذي يرفض إمامة الرضا ومن بعده، وفيه أبو بصير وهو من المتهمين بالكذب أيضا!.

4- أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال دعا أبو عبد الله أبا الحسن يوما ونحن عنده فقال لنا: عليكم بهذا، فهو والله صاحبكم بعدي».

قال المجلسي « صحيح» (مرآة العقول3/337).

مع أن فيه انقطاعا بين محمد بن عبد الجبار وصفوان بن يحيى. فقد ذكر الكشي والأردبيلي بأن محمدا هذا لا يروي إلا عن ابن أبي بكير (رجال الكشي ص473 جامع الرواة للأردبيلي2/135).

المجلسي معلن بالتحريف وتخريجه فاسد

لقد كانت هذه نماذج قليلة جدا تكشف عوار التخريج الذي قام به المجلسي. ولكن لا ننسى أن المجلسي مجاهر بوقوع التحريف في القرآن. فكيف يقبل منه حكم أصلا على الحديث؟

أليس هو مصحح رواية أن القرآن الذي نزل به جبريل سبع عشرة ألف آية قم قال عقبها ما نصه:

« هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره» (مرآة العقول12/525). ويعلن بصراحة أن « الأخبار مستفيضة بأنه سقط من القرآن آيات كثيرة» (بحار الأنوار35/24). ولهذا يكرر القول في كل مناسبة بأن « التأليف يخالف التنزيل» (بحار الأنوار20/57 و22/67 و89/66).

تناقض المجلسي فيما يصحح

بل تجده يصحح الرواية ثم ينقضها بحكاية عن أبيه. كما فعل عندما صحح رواية زواج أم كلثوم من عمر وأجاد في الرد على تضعيف المفيد لها، غير انه ناقض نفسه وأبطل ما صححه هو بما بما سمعه عن أبيه من حكاية استغاثة علي بن أبي طالب باليهودية من الجن كي تساعده فيما عجز عنه حتى تمثلت تلك الجنية اليهودية (سحيقة بنت جريرة) بصورة ابنته ام كلثوم.

يلزمهم أفضلية تفسير القمي على الكافي

وقد صحح الخوئي كل مرويات القمي وهو لم يفعل في الكافي فيلزمكم أن مرويات تفسير القمي أصح من كتاب الكافي.

قال الخوئي « ولهذا نحكم بوثاقة جميع مشايخ علي بن إبراهيم الذين روى عنهم في تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين عليهم السلام فقد قال في - أي القمي - في مقدمة تفسيره: « ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم».

ثم قال الخوئي « فإن في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنه لا يروي في كتابه هذا إلا عن ثقة بل استفاد صاحب الوسائل في الفائدة السادسة في كتابه ذكر شهادة جمع كثير من علمائنا بصحة الكتب المذكورة وأمثالها وتواترها وثبوتها عن مؤلفيها وثبوت أحاديثها عن أهل بيت العصمة عليهم السلام أن كل من وقع في إسناد روايات تفسير علي بن إبراهيم المنتهية إلى المعصومين عليهم السلام قد شهد علي بن إبراهيم بوثاقته حيث قال وشهد علي بن إبراهيم أيضا بثبوت أحاديث تفسيره وأنها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام».

أضاف الخوئي « أقول: إن ما استفاده - قدس سره - في محله فإن علي بن إبراهيم يريد بما ذكره إثبات صحة تفسيره وأن رواياته ثابتة وصادرة عن المعصومين عليهم السلام وإنها انتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطة كما زعمه بعضهم» (معجم رجال الخوئي1/49).

ويظهر لي بعد هذا أنه كلما كان الراوي عندهم أكثر إمعانا وغرقا في القول بالتحريف كلما كان أكثر وثاقة عندهم.

وهذا يظهر بوضوح مدى مراوغة كبير محدثي الشيعة ومغالطته، فإنه كان عليه إذ يدعي خرافة القول بتحريف القرآن قائلا بأن: « حديث تحريف القرآن حديث خرافة لا يقول به إلا من ضعف عقله» (تفسير البيان للخوئي ص 259). (تأمل قوله خرافة).

كان عليه أن يطعن في كل من يحكي التحريف رواية ودراية. لكنه ناقض نفسه (أو قل استعمل التقية) فمنح رافعي لواء القول بتحريف القول أرقى درجات الوثاقة.

تناقضات الخوئي في التصحيح والتضعيف

جبريل بن أحمد

يقوم الخوئي بتضعيف الروايات الذامة لزرارة بدعوى أن جبرئيل بن احمد لم يرد فيه لا جرح ولا تعديل، هذه هي الروايات:

حدثني محمد بن مسعود ، قال : حدثني جبرئيل بن أحمد ، قال : حدثني محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان ، قال : سمعت زرارة يقول : كنت أرى جعفرا أعلم مما هو ، وذاك يزعم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من أصحابنا مختف من غرامه، فقال أصلحك الله إن رجلا من أصحابنا كان مختفيا من غرامه ، فان كان هذا الامر قريبا صبر حتى يخرج مع القائم ، وإن كان فيه تأخير صالح غرامه . فقال له أبوعبدالله عليه السلام : يكون إنشاء الله تعالى . فقال زرارة : يكون إلى سنة ؟ فقال أبوعبدالله عليه السلام : يكون إنشاء الله ، فقال زرارة : فيكون إلى سنتين ؟ فقال أبوعبدالله : يكون إنشاء الله . فخرج زرارة فوطن نفسه على أن يكون إلى سنتين فلم يكن ، فقال : ما كنت أرى جعفرا إلا أعلم مما هو».

يقول الخوئي « :هذه الرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد فانه لم يوثق»

« حدثني محمد بن مسعود ، قال : حدثني جبرئيل بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس، عن إسماعيل بن عبدالخالق ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ذكر عنده بنو أعين فقال: والله ما يريد بنو أعين إلا أن يكونوا على غلب . أقول : الرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد».

يقول الخوئي « الرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد».

محمد بن مسعود ، قال : حدثني جبرئيل بن أحمد ، عن العبيدي ، عن يونس ، عن هارون بن خارجة ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزوجل : (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) ؟ قال : هو ما استوجبه أبو حنيفة وزرارة .

يقول الخوئي « هذه كسابقتها» (معجم رجال الحديث243/8).

وفي هذه الرواية يناقض الخوئي نفسه والسبب انه يريد توثيق المعلى بن خنيس مع ان النجاشي وابن الغضائري قد ضعفاه!!

اليكم الرواية:

« حمدويه ، قال : محمد بن عيسى ومحمد بن مسعود . قال: حدثنا جبرئيل ابن أحمد قال: حدثنا محمد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ، عن الوليد بن صبيح ، قال : قال داود بن علي لابي عبدالله عليه السلام : ما أناقتلته - يعني معلى - قال : فمن قتله ؟ قال : السيرافي - وكان صاحب شرطته - ، قال : أقدنا منه . قال : قد أقدتك ، قال : فلما أخذ السيرافي وقدم ليقتل جعل يقول : يا معشر المسلمين يأمروني بقتل الناس ، فأقتلهم لهم ، ثم يقتلوني ، فقتل السيرافي» .

يقول الخوئي « هذه الرواية صحيحة» (معجم رجال الحديث261/19).

السر في التضعيف

أن الروايات السابقة جاءت ذامة لزرارة والتي يقع في إسنادها جبرئيل بن احمد ضعيفة.

أما الروايات المادحة لمعلى بن الخنيس وفيها نفس الراوي جبرئيل بن احمد فهي صحيحة.

هذا نموذج قد أوردته مما بدأت بالتوسع فيه لما أراه من الضرورات القصوى في توجيه ضربة لهذا المذهب فإن هذا من الواجبات المتحتمات على أهل الحديث.

تناقض الخوئي مرة أخرى

وحول القراءة على سبعة أحرف يستعرض الخوئي روايات أهل السنة في أن القرآن نزل على سبعة أحرف ويحكم بضعفها قائلا « وهي مخالفة لصحيحة زرارة « إن القرآن واحد نزل من عند واحد » (البيان في تفسير القرآن ص177).

وقد تناسى الخوئي لعن جعفر الصادق لزرارة بن أعين. بل تناسى تضعيف المجلسي لهذه الرواية. كما في مرآة العقول (520/12).

تناقضه بين توثيق الحكم بن مسكين وتضعيفه

قال الخوئي : « وذكر الصدوق طريقه إليه في المشيخة بعنوان : أبي الربيع الشامي أيضاً ، وهو: أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن الحسن بن رباط ، عن أبي الربيع الشامي ، والطريق ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق.

قال الخوئي : « وطريق الصدوق إليه : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن أيوب بن أعين ، والطريق صحيح ، وإن كان فيه الحكم بن مسكين لأنه ثقة على ما يأتي.

داود بن الحصين

قال الخوئي « وطريق الصدوق إليه : أبوه ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن داود بن الحصين الأسدي .. وطريق الصدوق إليه ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق».

عمر بن أبي زياد

قال الخوئي : (وطريق الصدوق إليه : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الاحكم بن مسكين ، عن عمر بن أبي زياد ، والطريق صحيح.

سدير بن حكيم

قال الخوئي : (وطريق الصدوق إليه : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحالحكم بن مسكين ، عن عمرو بن أبي نصر الأنماطي ، عن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي ، ويكنى أبا الفضل ، والطريق ضعيف ، فإن فيه الحكم بن مسكين ولم يرد فيه توثيق.

عامر بن عبدالله بن جذاعة

قال الخوئي : (وأصرح من جميع ذلك عبارة الصدوق في المشيخة ، فإنه قال : " وما كان فيه عن عامر بن جذاعة ، فقد رويته عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عامر بن جذاعة الأزدي " .. وكيف كان فطريق الصدوق إليه ضعيف ، لأن فيه حكم بن مسكين ولم يرد فيه توثيق.

عبدالمؤمن بن القاسم

قال الخوئي : (وطريق الصدوق إليه : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن أبي كهمس ، عن عبدالمؤمن .. والطريق ضعيف بالحكم بن مسكين وبأبي كهمس

عبدالملك بن عمرو الأحول

قال الخوئي) : وطريق الصدوق إليه : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الالحكم بن مسكين ، عن عبدالملك بن عمرو الأحول الكوفي ، وهو عربي ، والطريق ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق.

عبيد بن زرارة

قال الخوئي : (وكيف كان ، فطريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين الثقفي ، عن عبيد بن زرارة بن أعين .. والطريق ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق.

علي بن بجيل

قال الخوئي : (وطريق الصدوق إليه : محمد بن الحسن ، عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أبي عبدالله الحكم بن مسكين الثقفي ، عن علي بن بجيل بن عقيل الكوفي ، والطريق ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق.

عمرو بن أبي المقدام

قال الخوئي : (وطريق الصدوق إليه : محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، قال : حدثنا عمرو بن أبي المقدام .. والطريق ضعيف لأن فيه الحكم بن مسكين ، ولم يرد فيه توثيق

يونس بن يعقوب

قال الخوئي : (وكيف كان ، فطريق الصدوق إليه : أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن يونس بن يعقوب البجلي ، والطريق ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق(

ولا تنس تناقضات الصدوق في من لايحضره الفقيه
فقد جعل كتابه حجة فيما بينه وبين الله وقد روى فيه عن من كفرهم في كتابه الارشاد
من الفطحية والواقفة حتى روى عن ساحر

علم المفتي محدود انتهاء الصلاحية

ومن أعجب ما وقفت عليه عند الشيعة زعمهم أن المفتي أو العالم إذا مات امتنع الاستفادة من علمه بعد موته ولا يجوز أخذ علومه.

وهم بذلك إنما يحاولون التهرب من الفتاوى الضالة لمراجعهم بأن المرجع الشيعي عندهم إذا مات يبطل تقليده ولا يعود يؤخذ بفتاويه ولا بعلومه.

وهذا القول منهم باطل ومثير للسخرية يلوكه مراجعهم ومشايخهم دائما. فإنه يجعل العلم عندهم يموت بموت العالم. وقد رووا قول النبي ρ (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له» (بحار الأنوار22/2).

ويلزم منه أن يصير علم العالم بمنزلة قارورة الحليب محدودة الصلاحية وقد كتب عليها تاريخ انتهاء الصلاحية.

اعترافهم بتناقضاتهم في الجرح والتعديل

بل قد صرحوا في شأن علم الجرح والتعديل المستحدث عندهم بأن فيه تناقضات كثيرة حتى قال شيخ الجرح والتعديل عندهم وهو الملقب بالفيض الكاشاني « في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كمالا يخفى على الخبير بها» [الوافي ج1/11-12).

ويقول الحر العاملي عند تعريفه للحديث الصحيح ما نصه:

« بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق، لأن الصحيح ـ عندهم ـ « ما رواه العدل الإماميّ الضابط في جميع الطبقات» . ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لايستلزم العدالة قطعا بل بينهما عموم من وجه كما صرح به الشهيد الثاني وغيره. ودعوى بعض المتأخرين أن « الثقة » بمعنى « العدل الضابط » ممنوعة وهو مطالب بدليلها. وكيف وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه! (وسائل الشيعة260/30).

ويستفاد من كلام العاملي ما يلي:

1) أن أحاديث الشيعة كلها ضعيفة.

2) أنه لم ينص المصححون للأحاديث على عدالة الراوي إنما نصوا على التوثيق فقط.

3) أن علماء مذهبهم وثقوا أهل البدع والفساق والكفار وأصحاب المذاهب الفاسدة! مع أن أهل البدع في مذهب الإمامية كفار بالإجماع كما حكاه المفيد.

والجرح والتعديل المستحدث يلزم تخطئة جميع الطائفة حسب قول العاملي « أن الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحقّة في زمن الأئمة وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله حيث قال : « أفرط قوم في العمل بخبر الواحد».

إلى أن قال « واقتصر بعض عن هذا الإفراط فقالوا: كل سليم السند يعمل به. وما علم أن الكاذب قد يصدق».

ولم يتفطن أن ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب، إذ لا مصنّف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل» (وسائل الشيعة259/30).

قال يوسف البحراني « الواجب إما الأخذ بهذه الأخبار كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها؛ لعدم الدليل على جملة أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئا من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البيّن وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر غير متعسف ولا مكابر» (لؤلؤة البحرين 47).

ولقد لخص شيخ الطائفة الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهم ، يقول فيه ما نصه:

« إن كثيرا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة ومع هذا إن كتبهم معتمدة» (الفهرست للطوسي ص24-25).

ويقول الحر العاملي على ثقاة الشيعة « يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه» (وسائل الشيعة ج30 ص 260).

ويقول أيضا « ومثله يأتي في رواية الثقات ؛ الأجلاء ـ كأصحاب الإجماع ونحوهم ـ عن الضعفاء ، والكذابين ، والمجاهيل ، حيث يعلمون حالهم ،

ويروون عنهم ، ويعملون بحديثهم ، ويشهدون بصحته . (وسائل الشيعة ص 206 ج30)

كيف يترجم النجاشي لمن مات بعده

وقد تبينت لي طامة كشفت عن وجود تلاعب في الكتب المنسوبة إلى مراجع الشيعة وأن الكاتب لكتاب رجال النجاشي ليس هو النجاشي.

فقد اتفق الشيعة على أن النجاشي توفي سنة 450 هـ كما هو مدون على غلاف كتاب رجال النجاشي. وجاء في كتاب أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين331/4 « أحمد النجاشي صاحب كتاب الرجال المشهور .. توفي سنة 450 هـ» (وانظر كتاب منتهى المقال في أحوال الرجال 288/1 وتنقيح المقال في علم الرجال للمامقاني 70/1).

كذلك الأمر بالنسبة للكشي في رجاله.

وهكذا لم يعرف العالم مثل المنهج السني في التصحيح والتضعيف.

الجري على طريقة المنهج العلمي غير مناسب

وقد حاول النصارى الالتزام بهذا المنهج فلم يزدادوا بذلك إلا انكشافا.

فقد تبين بعد البحث والتنقيب أن هناك آيات عديدة أقحمت في الطبعات المتأخرة من كتابهم المقدس. بل وقع الجدل حول كتب عديدة فيما بينهم حتى كان الاختلاف على صحة المصدر أحد أهم أسباب الخلاف المحتدم بين أبناء الطوائف المسيحية المختلفة.

وحاول معهم الشيعة من تبديل الجلدة الإخبارية بالجلدة الأصولية. ولكن:

لم يستفد الشيعة في مرحلة العهد الأصولي شيئا سوى ان كشف عن فساد وتناقض فيما زعموه من تحقيق لصحة الأسانيد.

سر استبدال السنة بالعترة

لا ننسى أن الشيعة يطلقون حديث (كتاب الله وعترتي) ويناقضون به قول النبي p (كتاب الله وسنتي).

الأمر الذي يؤكد أنهم يرون في العترة مصدرا خاصا هو غير المصدر النبوي. بل كلامهم هو عين كلام الله ويجري مجرى كلام الله.

فقد صرحوا بأن قول الأئمة هو نفسه قول الله (التوحيد ص122 للصدوق نور البراهين32/1).

لأنهم يعتقدون « أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى» (شرح المازندراني على الكافي226/2).

والسنة عندهم هي: « كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير» (الأصول العامة للفقه المقارن ص : 122 محمد تقي الحكيم).

فصار قول الإمام هو قول الله وقول الرسول ε.

والإمام هو السنة. ليس بمعنى أنه تلقى السنة عن النبي ε. لا أنهم تلقوا السنة عن رسول الله. بل لأنهم هم أنفسهم السنة.

وكلامهم هو عين كلام الله.